ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة افاق للعلوم
Issn: 2507-7228 – Eissn: 2602-5345
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/351

المجلد:07 العدد: 02(2022) ص682-692

السياسة البيئية للحد من التلوث البيئي في الجزائر

Environmetal policy to reduce the phenomenon of environmental pollution in Algeria

حبيلي حياة
المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)
habihayet@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
29 سبتمبر 2021
تاريخ القبول:
06 نوفمبر 2021

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التلوث البيئي
- ✓ الاداء البيئي
- ✓ السياسة البيئية

الملخص:

نتج عن ظاهرة التلوث البيئي اثارا اقتصادية واجتماعية وصحية ونظرا لارتباط مثل هذه الاثار بالتنمية بأنماطها المختلفة تطلب الامر وضع سياسة بيئية واضحة المعالم للحد من هذه الظاهرة.

هدفت الدراسة الى التعرف على الاثار الاقتصادية للتلوث البيئي في الجزائر مع بيان السبل الكفيلة لتحسين الواقع البيئي، حيث يعرف الأداء البيئي دون مستوى الطموح فالمتغيرات الثلاث التربة والهواء والمياه تتعرض الى التدهور والتلوث التي تنعكس على الإنتاجية وعلى المستوى الصحي للأفراد.

Article info

Received
29 September 2021
Accepted
06 November 2021

Keywords:
- ✓ *Pollution de l'environnement*
- ✓ *Performance environneentale*
- ✓ *Politique environnentale*

Abstract :

The phenomenon of environmental pollution has had economic, social and health effects, and given the correlation of these effects with development in its various types, it was necessary to develop a clear environmental policy to reduce this phenomenon.

The study aimed to identify the economic effects of environmental pollution in Algeria with an indication of ways to improve the environmental reality, since the environmental performance is known under the level of ambition, since the three variables soil, air and water are exposed to deterioration and pollution which are reflected in the productivity and level of health of individuals.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

تعد طاهرة التلوث البيئي واثارها من أبرز المشكلات التي ظهرت في العقود الثلاثة المنصرمة من القرن الماضي وكان مؤتمر ستوكهولم المنعقد 1972 في السويد حول البيئة قد نبه العالم الى المخاطر التي تحيط بالإنسان معتبرا البشر مكون أساسي من مكونات البيئة.

تركت هذه الظاهرة أثارا اقتصادية واجتماعية وصحية وكان السبب الرئيس هو السلوك البشري الذي ساهم في تبديد الموارد بأنواعها وكانت أنماط الإنتاج والاستهلاك الغير المستدامة أضرت بالبيئة ومتغيراتها.

وكما هوالحال في جميع دول العالم تعاني الجزائر من تلوث جميع مكوناتهاوهدر واستنزاف لمواردها الطبيعية الناضبة

وغير الناضبة وهي تواجه جميع أنواع المشاكل البيئية من تلوث للهواء والماء والتربة والتصحر والتغيرات المناخية والوقود الاحفوري واستمرار تردي الأوضاع البيئية وتفاقمها مما يفرض عليها تحديات كبيرة تتطلب

إصلاح الأضرار التي لحقت بها وحماية الأوساط الطبيعية والأنظمة البيئية لتجسيد تنمية مستدامة.

سيتم تسليط الضوء على ملامح الأداء البيئي والسياسة المقترحة للحد من ظاهرة التلوث البيئي.

إشكالية البحث:

بالرغم من تصاعد وتيرة تلوث التربة والمياه والهواء فانه لا توجد آلية فعالة للحد من هذا التلوث وأثاره الحالية والمستقبلية والأداء البيئي للمؤسسات البيئية دون مستوى الطموح بسبب عدم فاعلية التشريعات.

فما هي السياسة البيئية الناجعة التي في حال تبنيها تحد من هذا التلوث؟

أهمية البحث:

إن دور السياسة البيئية يتمثل في الحد من ظاهرة التلوث البيئي وكذلك الحد من هدر الموارد خاصة غير المتجددة منها بهدف المحافظة على المتغيرات البيئية الثلاثة التربة المياه والهواء.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تبني سياسة واضحة المعالم يمكن أن تحول مسار الأداء البيئي للدولة وبالتالي الحد من ظاهرة التلوث البيئي.

2. ملامح الأداء البيئي في الجزائر

وضعت الجزائر القانون رقم 03 - 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الذي جاء كنتيجة لمشاركتها في عدة محافل دولية وكذا مصادقتها على العديد من الاتفاقيات في هذا الموضوع. حيث يعتبر هذا الاخير نقطة تحول ايجابية في إطار التكفل بحماية البيئة من خلال ما تضمنه من مبادئ وأهداف تجسد حماية أفضل للبيئة بما يتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة ومبادئها. وقد حدد التشريع البيئي الجزائري الأهداف الرئيسية التي ترمي إليها حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (الرسمية، 2003).

1.2 فيما يخص التربة واندثار التنوع البيولوجي

تعرضت التربة في الجزائر إلى عدة عوامل منها الانجراف (الريحي والمائي)، التملح والتصحر وقد أشارت دراسة تم إعدادها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة عن واقع التصحر في الوطن العربي بأن نسبة التصحر في الجزائر تقدر ب82.7%أما نسبة المساحة المهددة بالتصحر فمقدرة ب9.7% وإذا أشرنا إلى المناطق السهبية فإننا نتحدث عن 20مليون هكتار تتعرض للإستغلال غير العقلاني وخصوصا ظاهرة الرعي الجائر والمتمثل في زيادة اعداد الماشية على مساحة ذات قدرة محدودة فيؤدي الى اختفاء عدد كبير من النباتات الرعوية مما أدى الى تناقص إنتاجية هذه المناطق من120الى150 وحدة علفية الى 60 وحدة في الوقت الحالي (الزريعي، 2017).

فمشكلةالتصحرمشكلةذاتأبعادخطيرةعلىالمدىالبعيدحيثأنتدهورالاراضيؤثرتأثيرا مباشرا على الإنتاج الزراعي والمراعي والغابات وبالتالي على الاقتصاد الوطني.

ولقد صادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية حول مكافحة التصحر في ماي 1996 بمرسوم رئاسي رقم03/96الموافق ل 1996/01/22 وهي تعتبر أداة هامة للتنمية المستدامة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تساهم في اصلاح وضعية الأنظمة البيئية للمناطق المتضررة بالإضافة الى ذلك بذلت الجزائر جهودا في مكافحة التصحر منها: مشروع للتشجير وتطوير الغابات وهو أول مشروع لإعادة التشجير على مستوى صحاري الجلفة باعتبارها أهم المناطق على المستوى الوطني، إذ وجب تعزيزها بعمليات إعادة تشجير خارجية،ومشروع السد الأخضر يعد من أكبر مشاريع مقاومة في الجزائر ،وقد بدأ منذ سنة1971 وكان يهدف إلى إنشاء حزام ثانوي يمتد على مساحة مقدارها 03 ملايين هكتار ويمتد من الحدود المغربية الى الحدود التونسية في الشرق بطول قدره1500كم و20 كم.

إضافة الى ظاهرة التصحر، تعتبر الحرائق من عوامل التدهور الأكثر تدميرا للغابة في الجزائر، إذ تدمر وفي ظروف عدة أشهر (جوان-سبتمبر) أكثر من 36000 هكتار من التشكيلات الغابية في السنة(المديرية العامة الغابات)،ويبلغ معدل مختلف برامج إعادة التشجير منذ26000/1963 هكتار في السنة،وهو ما ليس من شأنه تعويض الخسائر،حتى لو كانت نسبة نجاح هذه العمال 100% فالحال ليس كذلك مع الاسف.

يعتبر مفهوم التنوع البيولوجي من المفاهيم البيئية التي تعمل على تقديم العناصر البيئية والطبيعية في شكل مجموعات نوعية ووظيفية وكمية. أي أن كل عنصر منها يؤدي وظيفة حيوية محددة؛ ويعتبر تباين هذه المجموعات من حيث النوع والوظيفة والكمية أساسي وضروري للمساعدة على التكيف مع التغيرات البيئية والمحافظة على التوازن الطبيعي. إلا أننا اليوم أمام وضع خطير يميز أوساط وأنواع التنوع البيولوجي ويرجع هذا إلى ظاهرة التلوث بالدرجة الأولى.

لقد شهد التنوع البيولوجي في الجزائر، على غرار باقي دول العالم، تراجعا محسوسا من حيث النوع والكم، وباتت أنواع الحيوانات والنباتات التي تلعب دورا هاما وأساسي في الدورة الايكولوجية والمحافظة على التوازن الطبيعي، تعاني من مختلف المشكلات التي أصابت البيئة والتي قد تتسبب حتى في انقراض بعض السلالات الحيوانية البحرية والبرية والطائرة وزوال الغطاء النباتي الذي يعتبر الرئة التي يتنفس من خلالها العالم بأسره. كما يؤدي فقدان أنواع من النباتات والحيوانات إلى حرمان الباحثين من مصادر علمية حية، وخسارة مصادر معتبرة لصناعة الأدوية.

2.2في مجال محدودية المياه العذبة والثقل المفرط للسكان:

تشكل مسألة الموارد المائية انشغالا كبيرا في الجزائر، لأن 95% من إقليمها خاضعة لمناخ جاف، كما أن الموارد المائية في الجزائر التي تتمثل في المياه السطحية، غير متساوية التوزيع حيث تتركز أساسا وبنسبة 90% في المنطقة التلية أما الباقي فيتوزع بين الأحواض المنحدرة في الهضاب العليا والمناطق الصحراوية بكميات ضئيلة جدا (حسن، 2007)؛ضف إلى ذلك ما يعاني منه هذا المورد من التبذير والاستعمال غير العقلاني. فقد أدت طريقة تسيير الموارد المائية في الجزائر والتي كانت ترتكز أساسا على العرض (ساطوح، اوكتوبر2008) تفتقر إلى أدنى وسائل التقييم والمراقبة في وجود تقييم مجحف لاستهلاك المياه وغياب سياسة توعوية من أجل عدم الإسراف في استعمال المياه.

وتجدر الإشارة إلى أن نصيب الفرد من المياه المتجددة سيعرف انخفاضا ملحوظا حتى سنة 2025؛ فقد كان نصيب الفرد من المياة الصالحة يقدر بـ 689 م^3 في السنة عام 1990 إلى 576 م^3 في السنة عام 2000 ليصل إلى 332 م3 سنة 2025؛ مما يضع مسألة الحصول على المياه الصالحة للشرب في خانة الرهانات المحلية والعالمية، خاصة في دول العالم الثالث (خوري).

يعد العامل السكاني من أبرز أسباب مشكلة التلوث؛ حيث يشهد العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة نموا سكانيا معتبرا ومتزايدا نظرا لتحسن الظروف الصحية والمعيشية، وهذا النمو الذي يتوقع زيادته في المستقبل يقابله الاستخدام السريع والمكثف للموارد الطبيعية بمختلف أشكالها وزيادة استعمال الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي السكنية والاستغلال الكبير للغابات والمراعي، وهذا كله سوف يحدث اختلال في التوازن الايكولوجي بالإضافة إلى زيادة نسب التلوث نتيجة للنشاط

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الإنساني. فقد سجلت الجزائر في هذا الشأن زيادة في عدد السكان بمعدل ثلاث مرات حيث انتقلت من عشرة 10 مليون ليصل 42.4مليون نسمة في 2018 (الديوان الوطني للإحصائيات)وقد تسبب توزيعهم غير المتكافئ إقليميا، والسياسة التي كانت متبعة آنذاك في الضغط على الموارد الطبيعية وعلى النظام البيئي بأكمله.

ويعتبر الضغط السكاني أخطر من التلوث البيئي في حد ذاته لأنه منبعه الأصلي، إذ أنه يساهم في تدهور الخدمات والمرافق الأساسية وله تأثير كبير على الموارد الطبيعية المحدودة من خلال المخلفات وتلوث المياه.

3.2 انتشار النفايات الصلبة

لقد صاحب التطور في ميدان التصنيع والنمط المعيشي والاستهلاك، التزايد في إنتاج النفايات من حيث الكم والنوع، فمن ناحية النوع إذا أخذنا كمثال القمامة المنزلية فهي تسبب أثارا جانبية على حاسة الشم بمرور الزمن أما من ناحية الكم فإن حجم النفايات يزدادا مع ازدياد السكان. وفيما يخص النفايات الصناعية الخطيرة فإن عددا كبيرا من الوحدات يعاني من مشكلة كيفية التخلص منها (الاجتماعي، 2008)وبالتالي احتمال حدوث تلوث بيولوجي بانتشار الجراثيم المسببة للمرض نتيجة تحلل النفايات، وتلوث كيميائي آثاره بعيدة المدى.

إن أغلب النفايات حتى المسموح بها من طرف البلدية هي نفايات خام لا تخضع لمعايير حماية البيئة خاصة المنزلية منها فهي تشكل مصدرا هاما لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السامة والمشوهة لجمال المناظر. ينتج الجزائري يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.9 كغ من النفايات الحضرية وتصل هذه النسبة إلى 13مليون طن في المدن الكبرى.

جدول رقم(1) : تطور الكمية اليومية التي يخلفها الفرد من النفايات الصلبة.

السنوات	2014	2015	2018
المدن الكبيرة	10674194طن	10881287طن	13215122طن

المصدر: الوكالة الوطنية للنفايات سنة 2018.

تجدر الإشارة إلى أن كمية النفايات التي يتخلص منها الفرد يوميا قد زادت بالنصف مما يدل على زيادة نسبة الاستهلاك لدي المجتمع الجزائري.

بالإضافة إلى نتائج سلوكات المواطن غير المحسوبة في تأزيم هذه الوضعية نجد أن تسيير النفايات في الجزائر يتميز بنقائص هامة كإنعدام فرز النفايات في المصدر، ونقص في إعلام وتحسيس المستهلك، لتبقى مسألة التكفل بهذه النفايات معضلة تستدعي الاهتمام من أجل حلها. ومنذ سنة 2002 تم إنشاء الوكالة الوطنية للنفايات الموضوعة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالبيئة، أوكلت لها مهمة مساعدة الجماعات المحلية فيما يخص تسيير النفايات، وتقوم الوكالة أيضا بمعالجة المعطيات والمعلومات الخاصة بالنفايات وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات وتحيينه، أما فيما يخص نشاطات فرز النفايات وجمعها ونقلها ومعالجتها وتثمينها وإزالتها، فتقوم الوكالة بمبادرات فيما يخص انجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية وانجازها أو المشاركة في انجازها، إلى جانب قيامها بنشر المعلومات العلمية والتقنية وتوزيعها، كما تبادر ببرامج التحسيس والإعلام والمشاركة وتنفيذها.

أما فيما يتعلق بالنفايات الناتجة عن الأنشطة الصناعية فقبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة (1983) كانت المشاريع الصناعية تنجز دون النظر إلى أثر نشاطها على البيئة، حيث كانت المشاريع توطن في المواقع السهلة التهيئة مما جعل الصناعة تجور على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، مما تسبب في تأزم الوضع البيئي، وبعد ذلك أصبح

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

التقييم البيئي للمشروعات الصناعية ملزما لكل المشاريع وبات يصنف من أفضل الحلول للتقليل من الآثار الناجمة عن التوسع الصناعي من خلال إيجاد بدائل ممكنة سواء في المعدات أو العمليات .

4.2في مجال التلوث الجوي

إن المصادر الرئيسية للتلوث الجوي في الجزائر هي وسائل النقل البرية ودخان المصانع وترميد النفايات. وقد سجل للجزائر أنها اتخذت عدة إجراءات في الحد من التلوث الجوي، أهمها اختيار أنواع من الوقود الخالية هي ومخلفاتها من الملوثات، والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة (الكهرباء، الطاقة الشمسية، غاز البترول المميع كغاز وقودي، البنزين الخالي من الرصاص). حيث بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص.

وتقوم الجزائر بتنفيذ برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو كإعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون، وتشجيع الاقتصاد في الطاقة البديلة ومكافحة التبذير. كما اتخذت الجزائر عدة إجراءات للتقليص من أخطار التلوث الجوي كتمويل عدة مشاريع للتزويد بمحطات مراقبة نوعية الهواء على مستوى العديد من المدن الجزائرية؛ بالإضافة إلى غلق بعض المصانع المسببة للتلوث والضارة بالإنسان وتم انجاز 19 محطة مراقبة الاوساط و4 مخابر جهوية (المتجددة، 2018).

3.السياسة البيئية المقترحة

إن الرؤية الكلاسيكية الحديثة تؤكد أن التردي البيئي يمكن إصلاحه أو إستبداله من أجل الأجيال المستقبلية والحكومة بحاجة إلى تدخل أكثر لكبح الضغوط السكانية وضغوط نمو الاستهلاك التي تعمل على تردي مخزن رأس المال الطبيعي (القرشي، 2010).

من هنا يتبين أن المشكلة الأساسية لها علاقة بموارد البيئة وعمليات الاستنزاف، وعليه فإن السياسة المطلوبة يمكن أن تستند إلى كلفة التدهور البيئي ومن ثم كلفة إصلاح الضرر البيئي وذلك بإجراء بعض المقارنات على حسم أي نوع من السياسات تكون أكثر فعالية(Glodenber, 2010) .

1.3الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة كأولوية وطنية

من خلال (المتجددة، معطيات حول البيئة، 2018):

- الاتجاه نحو الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي.

-دعم وزيادة الانجازات فيما يخص تجهيزات ومنشآت معالجة النفايات.

- تشجيع تطوير الاستثمار في مجال النفايات من أجل ضمان التحكم في التأثير البيئي وتقنيات المعالجة والتثمين.

واعداد مخطط عمل وطني لطرق الإنتاج والاستهلاك المستدام (PNA-MCPD) بالتركيز على رسكلة النفايات وتثمينها وتحويلها واتجاه نحو فرزها عند المصدر.

-إدماج نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الاقتصادية وبالأخص الصناعية كي يمنحها مكانة بين المؤسسات العالمية التي تضع ضمن أهدافها الوصول بالصناعة إلى مستويات أعلى من الكفاءة.

الطاقات المتجددة هي تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري بمعنى بأنها الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد التي لايمكن أن تنفذ وهي عدة أنواع منها الشمسية، المائية .....الخ (محمد، 2019).

يتم اللجوء للطاقات المتجددة ليس فقط من أجل حماية البيئة من التلوث ولكن لأنها البديل المثالي للطاقات الأحفورية الآيلة للنضوب وبالتالي فالطاقات المتجددة سوف تجد لها مكانة ضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

فمن أهم الخصائص التي تتميز بها أنها طاقة نظيفة، لهذا فيعبر عنها بالطاقة الصديقة للبيئة،أو الطاقة الخضراء، وهو سبب اللجوء إليها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في طابعها الإيكولوجي، فهي لا تطلق غازات الاحتباس الحراري عند استعمالها كمصدر للطاقة يمكن أن تتضرر منها المكونات الطبيعية للبيئة.

تواجه الجزائر اليوم العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بسبب اعتمادها الكبير على الوقود الأحفوري كمصدر أساسي وشبه وحيد لمصادر الطاقة، هذا المصدر الذي بدأ مخزونه الاحتياطي ينفذ. وعلى الرغم من سعي الجزائر إلى تنويع مصادر طاقتها، تبقى المخاطر التي يمكن أن تواجهها فيما يخص إمكانية توفير إمدادات الطاقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مستقبلا، تستدعي الإسراع في توسيع المشاريع الخاصة بالطاقات المتجددة، وتوفير المناخ الملائم لذلك.

2.3 التوجيه نحو التعليم و الحوكمة من أجل البيئة:

أحد أوجه السياسة البيئية هو إدماج مضامين البيئة في المراحل الدراسية كافة، وعلى المؤسسات التعليمية أن تتولى مسؤولياتها حيال ترشيد سلوكيات الأجيال الحالية المستقبلية تجاه البيئة ومواردها خاصة بعد أن أثبتت القوانين والتشريعات البيئية عجزها في ضبط سلوك الأفراد وجهلهم بالعلاقات الحيوية بين عناصر توازنها.

يمكن ان يلعب التعليم والتربية البيئية دورا إيجابيا في تغيير السلوك بحيث يصبح الأفراد المتعلمين أكثر قبولا بالآليات الاقتصادية التي تعد لحماية البيئة كما نص إعلان ريو (المتحدة).

واستنادا إلى ذلك فإن عملية تضمين مفاهيم البيئة ومكوناتها بشكل حقيقي مع مختلف العلوم الأخرى تمكن الطالب من البحث والاستقصاء عن الأسباب الحقيقة للمشكلات البيئية والسعي لحلها بشكل طوعي على أن يكون المنهج معد لكل المستويات الدراسية.

أما الحوكمة البيئية فهي تعبر عن مجموع الإجراءات والتنظيمات لمصالحة الإنسان مع بيئته أثناء تعامله مع مكوناتها (الشكراني، 2014)وترتكز على القيم الايجابية المشتركة بين أفراد مختلف المؤسسات الركيزة الأساسية التي تبنى عليها المسؤولية الاجتماعية للحفاظ على بيئة نظيفة والمحافظة على الموجودات البيئية من الزوال، كما تقوم الحوكمة على المساءلة والرقابة لضبط أداء المؤسسة بما يحافظ عل بيئتها، مما يحتم على المؤسسات تصميم وتطبيق نظم لحماية البيئة.

3.3 سياسة الإصلاح المؤسسي والهيكلي:

لقد أصبحت اليوم القضايا البيئية تتسم بالأولوية السياسية والاقتصادية، على غرار القضايا الرئيسية الأخرى. إذ يجب أن تدخل قضية الاستدامة البيئية في جميع جوانب التنمية والسياسات الرئيسية على أن يتبعه تقوية القدرات لاتخاذ التدابير الملائمة ومنح الصلاحيات لتنفيذها، وهو الأمر الذي لم يتحقق بعد.

أما التعديل الهيكلي فهو مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد؛ ويشار إلى هذه السياسات أيضا بالسياسات الاقتصادية الجزئية بإعتبار أن هدفها الأساسي تحسين كفاءة تخصيص الموارد وتشمل هذه الإصلاحات العناصر الاتية (سعيد، 2004):

- استحداث تشريع شامل ومتكامل، واضح وفعال

لقد هيأت الجزائر لأجل حماية البيئة إطار قانوني ومؤسساتي يمكن أن نلمسه من خلال الكم الكبير من التشريعات المتعلقة بالبيئة التي تضمنت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تتوافق مع خصوصية الوضع البيئي في الجزائر. إلا أن

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

جميع هذه القدرات القانونية والمؤسساتية ومهما كانت فعاليتها تبقى قاصرة على تنظيم أي مجال من مجالات نشاطا الأفراد ما لم يتم وضع سياسات جدية ومدروسة لتنفيذ الخطط الموضوعة التي تطمح الدولة لتحقيقها

-توفير الموارد وتوسيع الصلاحيات

من أجل أن لا تبقى القوانين مجرد حروف مكتوبة في الجرائد الرسمية وحتى لا تظل التصورات المعبر عنها من خلال مختلف السياسات البيئية مجرد توجهات عامة، لا بد من التأكيد على تجسيد هذه التوجهات والقوانين حتى تصبح قابلة للتطبيق على أرض الواقع، لتتعدى مرحلة التصور المجرد إلى مرحلة التطبيق الفعلي، ولأجل ذلك لا بد من رصد كم كاف من الموارد المالية والمادية والبشرية من جهة تمكين الهياكل المكلفة بالبيئة من ممارسة مهاهم في أفضل الظروف من خلال منحهم صلاحيات تخولهم للتصرف في أصعب المواقف في سبيل حماية البيئة من التلوث أو حماية الموجودات البيئية والمحافظة عليها للأجيال القادمة.

في هذا الإطار ينبغي على الدولة دعم البحث العلمي والتطوير والإبداع، وإشراك القطاع الخاص لحثه على اتخاذ مزيدا من المبادرات لدمج الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط، والانتقال إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية والإدراك الحسي للمسؤولية البيئية. ويبقى دور مختلف وسائل الإعلام والمجتمع المدني، بالخصوص المنظمات غير الحكومية أساسي ولا غنى عنه في رفع مستوى الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.

- تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي

تشكل الخوصصة جزءا من التعديل الهيكلي للبنى الاقتصادية للدولة بهدف تحقيق الكفاءة الفعلية للمشروعات الاقتصادية من الناحية المبدئية. ولكونها ترتكز على إعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي فإنها متلازمة مع القرار السياسي للدولة في وجهه الاقتصادي (سعيد، دور الدولة في ظل العولمة، 2004).

إن ارتفاع أرباح الشركات المخوصصة ستؤدي إلى تشجيع استقطاب الادخار الوطني والسيولة الفائضة وتوظيفها في استثمارات منتجة، إلى جانب أن القطاع الخاص سيستخدم الموارد بشكل أفضل مع التزامه بتقديم سلع وخدمات ذات جودة عالية وبأسعار معقولة، ويتحقق ذلك بفضل اعتماده على طرق التسيير الحديثة في وجود مدراء أكفاء وعمال ذو مستوى عل من الكفاءة والفاعلية، وتتحقق بذلك الكفاءة الاقتصادية(Benissad) .

ورفع الكفاءة الاقتصادية على مستوى المؤسسات المخوصصة سوف يسمح لها بدخول أسواق جديد أين يكون الالتزام باللوائح البيئية أمر ضروري مما يسمح لهذه المؤسسات بالتوجه نحو الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتقديم منتجات منافسة تحترم عند إنتاجها المعايير العالمية المرتبطة بالبيئة.

يجب التأكيد على أن الخوصصة ليست العلاج الشافي الموصوف لكل الأمراض، والحل ليس في نوعية الملكية فقط بل في كيفية الإدارة. وعملية الخوصصة لا بد أن تكون ضمن عملية أوسع لتحرير الاقتصاد، وهي ليست هدفا بحد ذاته وإنما جزء من برنامج أعم من التصحيح الاقتصادي الذي سيدعم قوى السوق ويقلص دور المؤسسات العامة في النشاط الاقتصادي (ناشف، 2000).

الوضع ينطبق أيضا على المجال البيئي فتحديد شكل الملكية لا يكفي وحده للمحافظة على البيئة ولكن لا بد من تطوير هذه المؤسسات من خلال تشجيع التنافسية الوطنية والدولية، وإدخال التكنولوجيا الجديدة وتشجيع الإبداع، وتغيير نمط التسيير والالتحاق بالمؤسسات العالمية فيما يخص طرق التسيير من خلال الاحتكاك بالمؤسسات ذات الخبرة في المجال البيئي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

سواء كانت وطنية أو دولية. وتبقى عملية ترسيخ فكرة المحافظة على البيئة من التلوث هي اللبنة الأولى لبناء مجتمع يخاف على موجودات المحيط الذي يعيش فيه من التلف كما يخاف على موجودات بيته.

-إعادة التنظيم

تسعى جميع الدولة بالاشتراك مع الفاعلين الاقتصاديين ومختلف الشركاء إلى إرساء وتطوير التشريعات المنظمة للمجال البيئي ودراسة وتصميم الحوافز الملائمة من أجل إدماج الاعتبارات البيئية عند القيام بأي نشاط من شأنه أن يؤثر على البيئة من جهة، كما تسعى من جهة أخرى إلى خلق آليات للسوق والتأثير على سلوك الأسواق من أجل تحويلها لأسواق خضراء لا تتعامل سوى مع السلع والخدمات البيئية. ويستدعي الوضع وجود مزيج مدروس بحكمة من السياسات الخاصة بوضع من الأوضاع، يعتمد على التنفيذ من خلال السوق حين يخدم ذلك مصالح البيئة ويحقق فوائد اجتماعية، ويستخدم أدوات أخرى حين يختلف الأمر عن ذلك.

ويمكن للجزائر الجمع بين مختلف السياسات لتوفير حوافز لاعتماد ممارسات بيئية صحيحة واستثمارات تراعي الجوانب البيئية وتوفر منتجات وخدمات صديقة للبيئة. بحيث تمثل أدوات السياسات الاقتصادية المعتمدة في الوقت الحاضر مقياسا لمدي احترام قواعد الاستدامة البيئية في المستقبل وتشمل هذه الأدوات ما يلي (بوعلام، 2014):

- ❖ الأدوات التنظيمية مثل القواعد والمعايير وسياسات الحد من الانبعاثات وغيرها؛
- ❖ سياسات المشتريات فمثلا بإمكان الحكومة عند شراء السلع أن تفضل المنتجات الصديقة للبيئة؛
- ❖ تشجيع ودعم إنشاء صناعات ونشاطات تراعي السلامة البيئية؛ وكذا تشجيع واستحداث الوظائف الخضراء التي تساهم في الحفاظ على البيئة أو معالجتها في جميع الميادين؛
- ❖ الأدوات القائمة على السوق مثل الضرائب والإعانات والقروض وتعزز هذه الأدوات إشارات السوق مثل ارتفاع أسعار السلع النادرة، أو تزايد الطلب على المنتجات والخدمات الخضراء. مما يؤدي إلى تنشيط الابتكار والزيادة في القدرة التنافسية في المجال التقني إذا توفر حوافز للاستثمار الخاص في النشاطات الخضراء. كما يمكن للدولة أن تقوم بمراجعة الإعانات المقدمة على المياه والطاقة والمواد الخام التي تحول دون تحقيق الفعالية البيئية داخل المنشآت وحتى عند الأسر؛ على أن يتم هذا في محيط يتسم بنظام فعال للرصد وجمع الإيرادات واستعمالها.

وسوف يؤدي اعتماد سياسة رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية إلى الاقتصاد في الموارد الطبيعية وذلك من خلال الاقتراب من السعر الحقيقي للمورد، حيث يمكن بعد ذلك ترشيد استهلاك الطاقة والحد من الانبعاث الملوثة للجو، والتحكم في استهلاك الماء والأسمدة والمبيدات في الزراعة.

4.3 تفعيل السياسة المالية والنقدية والتجارية للحماية من التلوث:

إن فعالية السياسة المالية في مواجهة التلوث البيئي تكمن في مدى قدرة هذه السياسة على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي وتوجيهه في مسار نمو مستدام مراعية في ذلك الوضع البيئي الذي تعيشه البلاد وذلك من خلال استخدام أدواتها الاقتصادية من نفقات حكومية، وسياسة ضريبية.

تقوم الجزائر بغض النظر عن وجود سياسة توسعية أو انكماشية بتأسيس ضرائب خاصة بحماية البيئة وتسمى بالضرائب الخضراء أو الضرائب البيئية وهي مصطلح شامل لكافة الضرائب

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المصممة لتصحيح عدم كفاءة نظام الأسعار بسبب وجود الاثار الخارجية السلبية، وتستخدم مثل هذه الضرائب من اجل تحقيق التسعير الكامل للكلفة، أي سد الفجوة بين التكاليف الخاصة والتكاليف الاجتماعية (حسن خ.، 2007).

وتدخل هذه العملية ضمن سياستها المالية من أجل حماية البيئة من التلوث والمحافظة عليها. وتستعين في هذا الشأن بتجارب الدول التي سبقتها في هذا الشأن؛ إلا أن استعمال وتطبيق الضرائب البيئية يختلف من بلد إلى آخر، كما تختلف أهمية هذه الضرائب بالنظر إلى إيراداتها، وتكون هذه الضرائب معرضة باستمرار إلى تعديلات وتغييرات وهذا حسب الظروف الاقتصادية للبلد. ويعتبر الظرف البيئي الذي تعيشه معظم دول العالم سببا في تسخير الضرائب واستخدامها كأداة لمواجهة المشكلات البيئية التي تتسبب فيها بعض النشاطات الاقتصادية الجائرة على الطبيعة. يرى البعض أن الضريبة البيئية هي أنجع وسيلة لإلزام المتسببين في تلويث البيئة المشاركة في إصلاحها وترميمها والمحافظة عليها؛ كما أن الفعالية البيئية لهذا النوع من الضرائب زادت من نطاق استعمالها وانتشارها بشكل كبير، وأصبح إنشاء مثل هذه الرسوم الحجر الأساسي فيما أطلق عليه "بالإصلاحات الجبائية الخضراء" والقصد منها إضفاء بعد بيئي على أي إصلاح جبائي من خلال اعتماد الضرائب والرسوم البيئية (مسعودة، 2018).

ولا بد أن يكون سعى الجزائر في هذا الإطار مرتكز على توجيه استثماراتها، عمومية كانت أم خاصة، نحو مجالات تكون فيها المحافظة على البيئة جزءا لا يتجزأ من أهداف السياسة الاستثمارية من خلال نظام استعمال الحوافز الضريبية على شتى أنواعها.

تعتبر السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف من بين السياسات الاقتصادية التي تستطيع الدولة من خلالهما التحكم في مسار الوضع الاقتصادي والاجتماعي كما يمكن لهذه السياسات لأن تعمل على تطوير أدائها وملاءمته مع الوضع البيئي حتى تتمكن من معالجة بعض المشكلات البيئية،تختلف السياسة النقدية عن السياسة المالية في الأدوات المستعملة من أجل التأثير في منحى الاقتصاد الوطني في حين يبقى الهدف من كلتاهما هو تقويم الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الضرورية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

لقد ارتبطت مسألة البيئة والمحافظة عليها بنوعية السلع والخدمات المنتجة محليا وحتى بتلك المستورد من مختلف دول العالم فيما يخص الشق المتعلق باحترام المعايير والمقاييس البيئية عند إنتاجها، كما أن عملية توطين صناعات جديدة من خلال جذب استثمارات بالخصوص الأجنبية منها سوف يكون لها آثار على البيئة، وبما أن السلع المستوردة والاستثمارات الأجنبية سوف تسعر بعملة الدولة المصدرة لها فسوف يكون لسعر الصرف دور أيضا في التأثير على البيئة سواء كان التأثير ايجابي أو سلبي من خلال توجيه أهداف سعر الصرف في الاتجاه الذي يخدم المحافظة على البيئة ومواجهة التلوث.

فمن خلال سعي سياسة سعر الصرف إلى تحسين الميزان التجاري للدولة عن طريق استخدام الأدوات الاقتصادية المتاحة والملائمة للوضع الاقتصادي يمكن أن يكون هذا الاستخدام في اتجاه حماية البيئة من التلوث (صدارة، 2018). وتحسن الميزان التجاري تعتبر فرصة أمام المؤسسات المحلية التي تستطيع خوض غمار المنافسة الخارجية بسبب زيادة القدرة التصديرية، هذا يعني المزيد من الإنتاج والمزيد من استعمال مخزون الموارد الطبيعية وعلى رأسها الطاقة مما يؤثر سلبا على البيئة ومواردها، لأن الأنشطة الاقتصادية في الجزائر لا تزال مشاريع حماية البيئة بداخلها غير مكتملة أحيانا، وغير موجودة أصلا أحيانا أخرى،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مما يسمح بعدم التحكم في المخلفات الصناعية والاستهلاكية المضرة بالبيئة.

من أجل التصدي لهذا الجانب السلبي لا بد من القيام بإجراءات تكون كفيلة بأن تمنع التعدي على الموارد الطبيعية سواء المتجددة منها أو غير المتجددة واستخدامها بشكل عقلاني، والحد من تلويث البيئة أو تجنبه إذا أمكن، ويتحقق ذلك من خلال تنظيم حقوق الملكية بشكل يتناسب ومتطلبات الوضع القائم، ومنح امتيازات منظمة بشكل جيد ومدروس وتنفيذ إجراءات المراقبة والمتابعة. اذ هناك ترابط بين كلتا السياستين (النقدية والصرف) فإذا تحركت الأولى في سبيل حماية البيئة تداعت لها الثانية بنفس الأمر ويكون هذا من حظ البيئة لأنها سوف تستفيد من كلاهما في آن واحد (الموسوي).

تلعب السياسة التجارية دورا مهما فيما يخص المحافظة على البيئة كونها تشكل جزءا من العلاقات الاقتصادية الدولية، في الوقت الذي أصبحت فيه البيئة والمحافظة عليها أحد مطالب قيام هذه التجارة. كما أن سياسات الإصلاح التي خاضتها الجزائر وباقي الدول يمكن أن يكون لها هي الأخرى نصيب في المساهمة الفعالة في المحافظة على البيئة من التلوث وعلى الموارد الطبيعية من الاندثار.

يبقى تدخل الدولة من خلال مختلف السياسات لحل المشكلات البيئية صعبا ومعقدا ذلك لأن الأضرار البيئية التي يخلفها التلوث البيئي يصعب تقديرها؛ وتدخل مختلف السياسات للحد منها يقتضي تحديدها بدقة تقييمها ماليا، بالتالي فالمعضلة هنا تتعدى حدود العلوم الاقتصادية لصعوبة التقييم النقدي لقيمة استخدام الموارد الطبيعية كالصيد والتنزه، والقيمة البيئية المتمثلة في القدرة على المحافظة التوازن الايكولوجي، والقيمة المستقبلية التي تعبر عن القيمة المفترضة للموجودات البيئية عند استخدامها مستقبلا. ومع ذلك فهنالك جهود حثيثة في هذا الميدان يسعى من خلالها مجموعة من المختصين المهتمين إلى وضع أسس ومعايير للتقييم المحاسبي للموجودات البيئية أو ما يعرف بالمحاسبة الخضراء.

فكل الجهود التي تبدل في هذا المجال تدل فعلا على الرغبة في مواجهة التلوث البيئي ولكنها لا تعبر البتة عن قوة وفعالية هذه السياسات، لأن الواقع مازال يشهد مساسا بالموجودات البيئية.

الخاتمة:

الجهود البيئية في كافة البلدان النامية والجزائر خاصة على نحو غير سليم، مما يجعلها ضعيفة الأثر ومرتفعة التكاليف.

يفتقر الإطار الراهن للعمل البيئي في معالجة القضايا البيئية، كما يؤشر عن نقصا في الكفاءات والتمويل في التعامل مع التحديات البيئية الجسيمة التي تعاني منها البيئة. ولا تخرج السياسات المعتمدة عن سياق الاعتماد على أدوات السيطرة والرقابة من تشريعات ولوائح تنفيذية وأوامر إدارية وعقوبات وجزاءات وخلصت إلى النتائج التالية والتوصيات :

-تأثر الأوساط البيئية بالتلوث البيئي مما ترك أثارا صحية واجتماعية وبيئية أدت الى تدني مستوى رفاهية الأفراد، وأن المتأثرين بالتلوث هم المتسببون في إحداثه بسبب سلوكهم غير المستدام.

-إن التشريعات البيئية في الجزائر وان كانت موجودة فعلا إلا أنها لم تؤثر في الحد من التلوث البيئي حتى الآن بسبب ضعف الأجهزة الإدارية مما زاد من حدته.

-إن السياسة البيئية في الجزائر ضعيفة الأثر وهي وان كانت طموحة فإنها لا تناسب الواقع.

- وضع حماية البيئة في صلب اهتمامات الدولة والمؤسسات الحكومية بوصفها عنصرا جوهريا لدعم التنمية وتحسين مستوى معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-ضرورة إلزام الوزارات والجهات ذات العلاقة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ودراسة تقييم الأثر البيئي في المشروعات الحالية والمستقبلية بالوقوف على اثارها السلبية والايجابية للبيئة.

-السعي لاستخدام الطاقة بكفاءة باعتبارها عنصرا مهددا بالنضوب.

قائمة المراجع:

- حسن احمد فرغلي ،(2007)، البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي ،جامعة القاهرة.

- الشكراني الحسين ،(2014)، نحو حوكمة بيئية عالمية ، رؤى إستراتيجية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، المملكة المغربية.

- الناشف القاضي أنطوان ، (2000)،مفهوم جديد لفكرة الدولة في إدارة المرافق العامة، بيروت.

- حسن خليل ،(2007)، السياسات العامة في الدول النامية،بيروت، دار المنهل اللبناني.

- مسعد محي محمد ،(2004) دور الدولة في ظل العولمة، دراسة تحليلية مقارنة،الاسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب.

- القرشي محمد صالح تركي ،(2010) مقدمة في علم اقتصاديات البيئة،عملن،الاردن، اثراء للنشر والتوزيع.

- الموسوي ضياء مجيد ،(1993)، الإصلاح النقدي،الجزائر،دار الفكر.

- Goldenber Jose, (2010),Oswaldo Lucan Energy,Environment and Development 2 ed London.

- BENISSAD Hocine,(1994), Algérie Restructuration et Réformes Economiques 1978 -1993 Agerie, édition, OPU.

- مسعودة طريق صدارة،2018،تفعيل السياسات الاقتصادية لمواجهة التلوث البيئي في الجزائر،اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر.

-سفيان بوزيد،محمود محمد عيسى محمد،(2019)،آليات تطوير وتنمية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر،المجلد4 ،العدد1،مجلة الاسواق والمالية.جامعة مستغانم الجزائر.

- بوعلام ولهي،(2014)،أفاق تطبيق الإستراتيجية المالية الخضراء في ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارة إلى حال الدول النفطية،العدد12 ،مجلة الباحث،الجزائر.

-ساطوح مهدية،(2008)،البيئة في الجزائر واقعها و الاستراتيجية المتبعة لحمايتها،ورقة بحثية في ملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثارها على التنمية المستدامة، سكيكدة، الجزائر.

-المادة 02من القانون03-10،المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة،

-وزارة تهيئة الإقليم والبيئة،(2005) ،تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر.

-خوري،دور التكامل العربي المشترك في الحفاظ على الحقوق المائية العربية ،الندوة البرلمانية الخامسة حول المياه العربية ".

-المجلس الاقتصادي الاجتماعي، (2008)،تقرير حول حالة تنفيد برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة،الجزائر.

-وزارة البيئة والطاقات المتجددة،(2018)، معطيات حول البيئة.

-الأمم المتحدة،اعلان ريو حول البيئة والتنمية،المبدا16 نيويورك1.

-الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي،(2009)، لجنة حقوق الانسان، اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات،نيويورك.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)